### في ختام أعمال قمة قادة مجموعة الـ ٧٧ والصين بقطر:

# إقرار خطة التنمية والتعاون بين دول المجموعة

## إعلان الدوحة يقر صندوق الجنوب ويطالب بتوسيع دعم الأمم المتحدة

■ الدوحة / وكالات /

أقر رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ وألقيت أمس في ختام أعمال قمتهم الثانية التي استضافتها قطر المقترح الذي تقدم به أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بإقامة صندوق الجنوب ودعا إعلان الدوحة دول الشمال الصناعية الغنية إلى التنفيذ العاجل لالتزاماتها التنموية إزاء دول الجنوب الفقيرة.

كما أقرت القمة خطة عمل الدوحة للتنمية التي تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون في ما بين دول الجنوب في جميع الجوانب ،مسترشدة في ذلك ببرنامج عمل قمة هافانا وبتقييم قادة المجموعة للمتغيرات السريعة والعميقة التي تعيد صياغة وتشكيل الاقتصاد العالمي وقرروا تجديد إلتزامهم بالعمل على ضمان تنفيذ بنود هذه الخطة دون إبطاء.

ورحب قادة الدول ورؤساء الوفود المشاركة في قمة الجنوب الثانية بمبادرة امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إنشاء صندوق للتنمية والظروف الانسانية .. واعربوا عن اعتزازهم بإعلان امير قطر تقديم مبلغ ٢٠ مليون دولار كمساهمة في إنشاء هذا الصندوق الذي يهدف إلى مساعدة دول الجنوب في مجالات مختلفة بما فيها مواجهة مشاكل الجوع والفقر والكوارث الانسانية.

وادخلت قمة الـ ٧٧ والصين مبادرة الشيخ حمد كبند من بنود عملها ، معربة عن تقديرها لكل من الصين والهند لتبرع كل منهما بمبلغ مليوني دولار كمساهمة في هذا الصندوق .. ودعت القمة باقي الدول لاتخاذ خطوات مماثلة والمساهمة في هذا الصندوق.

وأبرزت خطة عمل الدوحة ترحيب رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين بما تم إحرازه من تقدم في مسيرة المجموعة .. مشيرة إلى أن القادة وبعد مراجعتهم لما تم إحرازه من تقديم على طريق تحقيق اهداف التنمية المعلنة منذ قمة هافانا في عام ٢٠٠٠م وحتى الآن وبعد تقييمهم للمتغيرات السريعة والمعقدة التي تغير وجه الاقتصاد العالمي وتفرز نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يفتقد إلى الانصاف ويفرض اشكالا مختلفة من التحديات الجديدة يرحبون بالنتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة الحكومية للتنسيق والمتابعة بخصوص التعاون فيما بين الدول النامية في جلستيها المنعقدتين في كل من طهران عام ٢٠٠١م وفي هافانا عام ٢٠٠٥م الحالي ويرحبون بالإجراءات والمبادرات المعتمدة من قبل مؤتمر العلوم والتكنولوجيا المنعقد في دبي في دولة الامارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٢م وباعلان مراكش الإطاري للتعاون فيما بين دول الجنوب الصادر عام ٢٠٠٣م ويعيدون التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والاقليمي بين الدول النامية لتنفيذ الأهداف المعلنة في قمة الجنوب الأولى.

واعادت خطة عمل الدوحة التأكيد على اقتناع رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ٧٧ والصين بضرورة متابعة تعزيز التضامن فيما بين دول الجنوب للدفاع عن حقها في تحقيق التنمية وفي بناء نظام دولي اكثر عدلا وانصافا بحيث يوفر للدول النامية فضاء ملائما لمتابعة مسيرتها وتنفيذ اهدافها التنموية.

واكدت خطة عمل الدوحة علي إدراك رؤساء دول وحكومات المجموعة للحاجة الماسة لمعالجة القضايا التي تهم الدول الاقل نموا من خلال تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل العقد الحالي والخاص بهذ، الدول.

وفي ما يتعلق بالعولمة جددت خطة عمل الدوحة التاكيد على ضرورة تطوير استراتيجية مشتركة لخلق مناخات وطنية ملائمة تمكن الدول النامية من تحسين ادائها في كافة المجالات وخاصة في مجال التجارة والاستثمار والسياسات المالية والصناعية لتتمكن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخدمة مصالحها الوطنية وفق اولوياتها الخاصة وبما يساعدها على ممارسة حقها في تحقيق التنمية.

ودعت الخطة دول الجنوب للعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق حكم رشيد للعولمة من خلال معالجة افتقار هذه الدول للديمقراطية ومساعدتها على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وضمان الشفافية في الانظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية .. منبهة من خطورة الركون الى آليات السوق بمفردها ،لأنها لن تفي بضرورات مواجهة تحديات التنمية في الاقتصاد المعولم ولن توفر السبل الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها بما في ذلك اهداف الالفية.

كما دعت إلى تحقيق قدر اكبر من التنسيق بين المؤسسات الدولية المالية والتنموية والتجارية لتحقيق قدر اكبر من الانسجام في سياساتها لخدمة التوجهات التنموية.

وحثت الدول الأعضاء على التماس الدعم والمشورة من المنظمة الدولية للتجارة والتنمية لاستكشاف سبل خلق فضاء عملي لإقامة علاقات اقتصادية دولية ملائمة تشمل المنتديات الدولية وتلك المتعددة الاطراف.

ورحبت الخطة في هذا الصدد بدعوة اللجنة الدولية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وغيرها من المؤسسات الدولية بضرورة ترشيد العولمة بحيث تعم فوائدها جميع شعوب الارض دون إقصاء لأحد وبحيث تؤخذ الاحتياجات التنموية للبلدان النامية بعين الاعتبار.

وشددت خطة عمل الدوحة على ضرورة ان تكون جميع البرامج والسياسات المتخذة في سياق العولمة منسجمة مع مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وخاصة في ما يتعلق بالمساواة بين الدول واحترام استقلال وسيادة ووحدة اراضي هذه الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية على امل استلهام التزام جميع الدول الأعضاء بالتعددية الدولية وبالبحث عن نظام دولي اقتصادي اكثرعدلا وانصافا يوفر الفرصة لجميع دول العالم لتحسين المستوى المعيشي لشعوبها.

ودعت خطة عمل الدوحة إلى السعي في إطار منظمة التجارة العالمية لإقامة نظام تجاري اكثر عدلا وانصافا يسوده حكم القانون ويعطي الأولوية لموضوع التنمية بهدف تحقيق استفادة قصوى للدول النامية المشاركة في التجارة الدولية.

وحددت الخطة في هذا المجال سبعة بنود عملية تتعلق بضمان تنفيذ اعلان الدوحة وقرارات الجمعية العامة لمنظمة التجارة العالمية بما في ذلك قوانين حماية الملكية الفكرية وضمان توفير المعونة الفنية والمالية ومعالجة القضايا المتصلة بالتجارة للدول الضعيفة وتعزيز المساواة في عضوية منظمة التجارة العالمية وتسهيل انضمام دول العالم إليها وإزالة المعوقات السياسية التي تحول دون حصول بعض الدول على عضوية المنظمة مع التاكيد على ضرورة توفير منافذ لمنتجات الدول الأقل نموا تؤمن لها دخول الاسواق العالمية دون قيود ضريبية أوحصص محددة سلفا.

كما تضمنت هذه البنود الدعوة لتحرير الخدمات التجارية لتعزيز القدرات المحلية للدول النامية.

وفي إطار التعاون بين دول الجنوب .. دعت خطة عمل الدوحة إلى تعزيز التعاون في ما بين المجموعة وحركة عدم الانحياز .. كما اوصت بتوسيع صندوق الامم المتحدة لدعم تعاون الجنوب جنوب، وطلبت من الأمم المتحدة دعم مركز الجنوب كمؤسسة أبحاث لتحليل مواضيع الاقتصاد العالمي المركزية ذات الصلة بالجنوب والاستفادة من ميثاق الامم المتحدة لمكافحة التصحر ودعم تنويع مصادر التمويل لتنفيذ الميثاق.

كما دعت منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم لتطوير وتنفيذ برنامج تعاون الجنوب/جنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا ومساعدة الدول النامية على ادماج توجهاتها التنموية في خططها الوطنية بما في ذلك التعاون في مجال التعليم والرعاية الصحية ومكافحة الافات وتطوير شبكات تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز الأبحاث والتطوير في البلدان النامية وتعزيزالتعاون في المجالات الطبية والصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية.

وبخصوص تعاون الجنوب مع الشمال .. جددت خطة عمل الدوحة دعوتها لتعزيز التعاون في ما بين الدول النامية باعتباره وسيلة هامة لتعزيز اقتصاداتها وضمان مشاركتها الفعالة في المساعدة على ظهور نظام دولي اقتصادي اكثر عدلا وانصافا .. مؤكدة على ان هذا التعاون ليس بديلا لتعاون الجنوب مع الشمال بل يبقى مكملا أساسيا له .

ودعت الدول النامية إلى التغلب على عوائق التنمية وايجاد حوافز تشجع التعاون في ما بينها بحيث يكون هذا التعاون عقلانيا وواقعيا ويساعد على تكامل هذه الاقتصادات.

ورحبت خطة عمل الدوحة بالشراكة الآسيوية / الافريقية لتحفيز التعاون الإقليمي وجددت دعمها لجهود إصلاح الأمم المتحدة ومساعدتها على أداء دورها الجوهري في التنمية.

وعلى صعيد متابعة تنفيذ الخطوات المتفق عليها في هذا المجال دعت خطة عمل الدوحة الدول الأعضاء لتقديم مساهماتها لصندوق مجموعة الدول الـ٧٧ الخاص الذي تأسس وفق القرار المتخذ في الفصل السادس من برنامج هافانا الذي أقرته القمة الأولى بهدف الوصول إلى مساهمات لا تقل بحدها الادنى عن عشرة ملايين دولار للمساعدة في التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة.

وعبرت القمة الثانية لمجموعة الـ٧٧ والصين عن قلقها العميق من تأثير العقوبات الأمريكية على سوريا ،ودعت الولايات المتحدة إلى إلغاء قانون محاسبة سوريا.

وعبر ممثلو المجموعة التي تمثل ثلثي أعضاء الامم المتحدة في إعلان الدوحة الصادر عن القمة عن قلقهم العميق من التأثير الاقتصادي والاجتماعي ضد الشعب السوري للعقوبات أحادية الجانب ضد سوريا ،ودعوا الولايات المتحدة إلى إلغاء ما يسمى قانون محاسبة سوريا واللجوء للحوار بين الدولتين.

من جهة أخرى أكدت القمة الحاجة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها ووفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة مع مطالبة اسرائيل بالتفكيك الكامل للمستوطنات والإنهاء الفوري لكل أنشطة الاستيطان الاسرائيلي غير المشروع في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل.

كما أكدت ضرورة قيام سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام وبنود مرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية.

وأعربت القمة عن مساندتها للبنان في حقه الثابت في استثمار مياهه الاقليمية طبقا للقانون الدولي ، ورحبت القمة بقيام حكومة عراقية جديدة منتخبة من الجمعية الوطنية وبتأسيس الحكومة العراقية ذات السيادة.

ودعت القمة في إعلانها الحكومة الامريكية إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا.

## الدعوة لحل القضية الفلسطينية وإلغاء قانون محاسبة سوريا